

JHR

Justice for Human Rights



# ضد الإعدام

تقرير خاص حول عقوبة الإعدام في مصر

بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام

10 أكتوبر 2021

مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان

# ضد الإعدام

أكتوبر/تشرين الأول 2021

الحق في الحياة حقٌّ مُلَازِمٌ لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفًا.

المادة 6/1 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

إعداد | مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان - JHR

## مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان - JHR

مؤسسة حقوقية مستقلة غير حكومية تعمل على مناهضة عقوبة الإعدام و دعم العدالة وحماية حقوق الإنسان، تعمل وفق قواعد وآليات ونُظم عمل المنظمات الدولية، وتمتلك شراكة مُعتبرة مع المنظمات المعنية.

تَهْدَف المؤسسة إلى مناهضة عقوبة الإعدام في مصر والعالم، و حماية حقوق الإنسان وتعزيزها طبقًا للمعايير الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة والمواثيق والعهود الدولية المعنية، ودعم المظلومين والدفاع عنهم.

وتعمل على مناهضة عقوبة الإعدام في مصر والشرق الأوسط و دول العالم كافة، والمطالبة بوقفها أو الحد من إصدار أحكام الإعدام.

يُعد اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام أحد أهم المناسبات العالمية، والتي تأتي كل عام لأجل دعم الحق في الحياة، والتأكيد على ضرورة وقف الاعتداء على هذا الحق وإهداره، خاصةً في الدول التي ما زالت تطبق هذه العقوبة، وتُسهب في إصدار الأحكام ذات الطابع التعسفي، أو بإجراءات موجزة، وبهذه المناسبة نخصص هذا التقرير للحديث عن عقوبة الإعدام في مصر، التي تقع في نطاق عملنا جغرافيًا.

مصر قد تصدرت العالم في عام 2015، حيث صُنفت في المركز الأول عالميًا في إصدار أحكام الإعدام - حسب منظمة العفو الدولية في تقرير لها صدر في بداية عام 2016، واستمر مسلسل إصدار وتنفيذ أحكام الإعدام في مصر بشكلٍ ممنهج وواسع الانتشار حتى تم تصنيفها في المركز الثالث عالميًا في عام 2020، من بين خمس الدول الأكثر تنفيذًا لأحكام الإعدام، من قِبل التحالف العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام.

وفي هذه المناسبة العالمية تؤكد مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان "JHR" على موقفها الرافض لعقوبة الإعدام، ومطالبتها الدائمة والمستمرة لوقف تنفيذ أحكام الإعدام في مصر بشكلٍ خاص، ووقف تنفيذ العقوبة في دول العالم كافة، ومن خلال هذا التقرير نهدف إلى دعم التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام في دورته التاسعة عشرة لمناهضة عقوبة الإعدام، والذي أعلن عن تخصيص يوم 10 أكتوبر/تشرين الأول، 2021 للنساء اللائي تعرضن لعقوبة الإعدام، أو اللائي تم تنفيذ حكم الإعدام فيهن، أو اللائي تم العفو عنهن؛

لنكون من المسهمين في رفع الوعي العام بخطورة هذه العقوبة، والعمل على دعم إلغائها، نعرض في هذا التقرير لنماذج نسائية تعرضن لعقوبة الإعدام في مصر، كذا نستعرض الأرقام والإحصائيات حول أحكام الإعدام في مصر ذات الطابع السياسي.. "الحق في الحياة حقٌّ مُلزمٌ لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفًا". المادة 1/6 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

## عقوبة الإعدام وغياب ضمانات المحاكمة العادلة في مصر: 1

عقوبة الإعدام المنصوص عليها في قانون العقوبات المصري، معلومٌ أنها تُشكل تهديدًا للحق في الحياة المنصوص على ضرورة احترامه في المواثيق الدولية، وذلك بسبب توسع المُشرع المصري في النص على العقوبة في جرائم قد تتعدى الثلاثين نضًا، و بسبب حالات الاضطراب السياسية داخل مصر عقب ثورة يناير 2011 - الأمر الذي أدى إلى إساءة استعمال العقوبة، والإسهاب في القضاء بها، وتنفيذ الأحكام رُغم الانتقادات الدولية، وصدورها بمخالفة ضمانات المحاكمات العادلة.

## الضمانات المفتقدة في أحكام الإعدام في مصر:

- 1- الحرمان من المحاكمة أمام القاضي الطبيعي المستقل ومخالفة الدستور المصري لسنة 2014، في المادة 97 على " ألا يحاكم شخص إلا أمام قاضيه الطبيعي، وأن المحاكم الاستثنائية محظورة "، إلا أن أحكام الإعدام تصدر من محاكم استثنائية -غير مختصة يطلق عليها "دوائر الإرهاب" المشكلة بالمخالفة للدستور المصري وقانون السلطة القضائية، أو محاكم عسكرية تُحاكم مدنيين، أو محاكم أمن الدولة العليا طوارئ، أحكامها نهائية باتة واجبة النفاذ لا تقبل الطعن عليها.
- 2- استناد الأحكام على محاضر تحريات ضباط الأمن الوطني التابعين لوزارة الداخلية، في الوقت الذي لا يجوز فرض عقوبة الإعدام، إلا حينما يكون ذنب الشخص المتهم قائمًا على دليل واضح ومُقنع لا يدع مجالًا لأي تفسير بديلًا للوقائع.
- 3- الإكراه على الاعتراف بطريق التعذيب البدني والمعنوي، بالمخالفة لما جاء في نصوص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية " ألا يكره على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بذنب".
- 4- الحرمان من حق حضور محام أثناء التحقيقات أمام النيابة العامة.
- 5- الإخلال بحق الدفاع عن المتهمين في كثير من القضايا، بعدم تمكينهم من تقديم شهود نفي لكل الاتهامات الموجهة إلى المتهم مع الاكتفاء بشهادة شهود الإثبات فقط، وهم غالبيتهم تابعون للسلطة، وعدم الاستجابة لطلبات الدفاع فيما يتعلق بالأدلة الفنية وطلب ندب الخبراء المختصين، بالإضافة إلى عدم تمكين الدفاع من طلب التماس إعادة نظر القضايا المحكوم فيها بالإعدام على مدنيين أمام القضاء العسكري، أو محاكم أمن الدولة طوارئ.

<sup>1</sup> يجب ألا يُحرم المتهم من ضمانات المحاكمة العادلة، منذ اللحظة الأولى لتوقيفه وأثناء محاكمته، وأن يُعامل المعاملة الإنسانية اللائقة التي منحها له القانون والدستور والعهود والمواثيق الدولية، وذلك بغض النظر عن طبيعة القضية وملابساتها والظروف السياسية التي صاحبها.

المرأة في مصر أيضًا كالرجال نالت حظها من أحكام الإعدام، سواء في قضايا جنائية أو قضايا ذات طابع سياسي، وفي ظل عدم وجود معلومات رسمية داخل الدولة المصرية حول أعداد النساء اللاتي تعرضن لعقوبة الإعدام، سواء تم تنفيذ تلك العقوبة بحقهن أو لم يتم التنفيذ، فإننا بالبحث قد توصلنا لتصريح تليفزيوني لأحد أشهر منفذ لأحكام الإعدام في مصر / **حسين قرني حسين** وشهرته "**حسين ع شماوي**" الذي كان يعمل بقطاع مصلحة السجون المصرية، والمختص بتنفيذ أحكام الإعدام شنقًا في مصر، حيث قال: أنه قام بتنفيذ الإعدام ببعض السيدات، مشيرًا إلى أنه نفذ حكم إعدام في "**1070**" شخصًا، منهم **20%** من النساء أغلبهن قتلن أزواجهن، وذلك في الفترة من عام 1990 إلى بداية عام 2021<sup>2</sup>.

وفي نهاية فبراير عام 2021 تم رصد تنفيذ حكم الإعدام في ثلاث نساء في قضايا جنائية.

## نساء حُكمن عليهن بالإعدام في قضايا ذات طابع سياسي:

### "خمس من النساء صدر ضدهن أحكام بالإعدام"

- 1. سامية شنن:** سامية حبيب محمد شنن، امرأة تبلغ من العمر **64** عامًا تم القبض عليها في سبتمبر أيلول 2013، اقتحمت الشرطة المصرية بيتها لأجل القبض على ابنها، ولما لم تجده - قامت بالقبض عليها، تعرضت للتعذيب بالضرب، والمعاملة المهينة على يد الشرطة عقب القبض عليها، وهددوها بالاعتصام أمام ابنها الصغير - حسب ما وصف نجلها الأكبر- وذلك لأجل الاعتراف بتمثيلها بجثة ضابط شرطة تم قتله في أحداث قسم شرطة مركز كرداسة، في القضية رقم **12749** لسنة **2013**، حيث صدر حكم بإعدامها ضمن **183** في هذه القضية تم الحكم عليهم بالإعدام، في فبراير/شباط **2015**، وكانت هي المرأة الوحيدة في تلك القضية، وصدر الحكم عليها بالإعدام من هيئة قضائية استثنائية تسمى دوائر الإرهاب، برئاسة القاضي محمد ناجي شحاتة، أحد أشهر القضاة الذين يصدرن أحكام إعدام جماعية في مصر، حيث أصدر وحده **265** حكمًا بالإعدام خلال سبع سنوات، تم نقض الحكم الصادر بإعدام سامية شنن، ثم أعيدت إجراءات المحاكمة من جديد في هذه القضية، وصدر حكم عليها بالسجن المؤبد.
- 2. سندس عاصم شلبي:** امرأة في العقد الثالث من عمرها، تمت محاكمتها غيابيًا، وصدر حكم بإعدامها في القضية رقم **56458** لسنة **2013** جنايات مدينة نصر وهي القضية المعروفة بقضية التخابر مع حماس، أصدر الحكم القاضي شعبان الشامى رئيس إحدى دوائر الإرهاب الاستثنائية، وقد أصدر وحده **160** حكمًا جماعيًا بالإعدام، وهو أحد أشهر قضاة الإعدام في مصر بالمخالفة لضمانات ومعايير العدالة، وقد عملت سندس في الفريق الرئاسي للرئيس الراحل محمد مرسي- حاصلة على ليسانس آداب، قسم اللغة الإنجليزية، وماجستير في الصحافة والإعلام من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
- 3. أسماء الخطيب:** صدر حكم بإعدامها غيابيًا في القضية رقم **1054** لسنة **2014** جنايات ثان أكتوبر، المعروفة إعلاميًا "**التخابر مع قطر**" بتاريخ السبت **19** يونيو/ حزيران **2016**، أصدر القاضي محمد شرين فهمي حكمًا بإعدام **6** ثلاثة منهم حضوريًا وثلاثة غيابيًا من بينهم الصحفية أسماء الخطيب،

والقاضي هو رئيس إحدى دوائر الإرهاب الاستثنائية، التي تُصدر أحكامًا جماعية بالإعدام بلغ مجموعها 50 حكمًا.

#### 4. سارة عبد الله عبد المنعم الصاوي؛

#### 5. رنا عبد الله عبد المنعم الصاوي:

الشقيقتان سارة ورناء، الأولى طيبة أمراض النساء شابة حديثة التخرج، والثانية صيدلانية، تم القبض عليهما في 17 سبتمبر/أيلول 2015، من أحد أكمنة الشرطة، وتم إخفاؤهما قسرًا، ومن ثم تعرضتا للتعذيب، والإيذاء البدني والمعنوي، وتمت محاكمتهما أمام القضاء العسكري، الذي قام بإحالة أوراقهما للمفتي تمهيدًا للحكم عليهما بالإعدام، وفي جلسة الأول من يناير/كانون الثاني 2018، صدر الحكم بالسجن المؤبد على سارة عبد الله، والسجن ثلاث سنوات على شقيقتها رنا.

#### **إحصائيات أحكام الإعدام في مصر في القضايا السياسية:**

- أحكام الإعدام التي تم تنفيذها خلال الفترة من 98 " 2021 - 2014 حكمًا".
- ال أحكام النهائية الباتة واجبة النفاذ " 76 حكمًا".

#### **إحصائيات تنفيذ الإعدام في الربع الأول من عام 2021:**

- في الإعدام الجنائي: تم تنفيذ حكم الإعدام بحق 6 من السجناء مدانين في قضايا جنائية منهم 3 نساء - فبراير/ شباط 2021.
- نقّدت مصلحة السجون بوزارة الداخلية المصرية، في الثاني من مارس/ آذار 2021، أحكامًا بالإعدام بحق 11 مسجونًا مُدانًا بقضايا جنائية.
- وتم تنفيذ حكم الإعدام في الخامس من مارس/ آذار الجاري، بحق "3" (مزارع وابنائاه الثلاثة).

## جدول إحصائي لقضايا سياسية صدر فيها أحكام بالإعدام بالمخالفة لضمانات المحاكمات العادلة،

أولاً: أحكام إعدام تم تنفيذها:<sup>3</sup>

م	الاسم الإعلامي للقضية	رقم القضية	المحافظة	تاريخ تنفيذ الحكم	المُنفذ ضده
1	أحداث سيدي جابر	15663 لسنة 2013 جنایات سيدي جابر	الإسكندرية	07/03/2015	1
2	عرب شركس	43 لسنة 2014 جنایات القاهرة العسكرية	القليوبية	17/05/2015	6
3	مذبحة رفح الثانية	24856 لسنة 2014 جنایات أبو كبير الشرقية	شمال سيناء	15/12/2016	1
4	كمين الصفا	411 لسنة 2013 جنایات عسكرية	شمال سيناء	26/12/2017	15
5	إستاد كفر الشيخ	325 لسنة 2015 جنایات عسكرية الإسكندرية	كفر الشيخ	02/01/2018	4
6	قضية عسكرية	93 لسنة 2011 جنایات عسكرية الإسماعيلية	الإسماعيلية	09/01/2018	3
7	قضية عسكرية	99 لسنة 2014 جنایات عسكرية	سيناء	30/01/2018	1
8	كمين الجورة	382 لسنة 2013 جنایات عسكرية	شمال سيناء	22/03/2018	2
9	عبد الرحمن الجبرتي	119 لسنة 2016 جنایات عسكرية السويس	السويس	25/06/2018	1
10	قضية عسكرية	جنایات عسكرية	سيناء	09/07/2018	3
11	قتل نجل المستشار	17583 لسنة 2014 جنایات أول المنصورة	الدقهلية	07/02/2019	3
12	مقتل اللواء نبيل فرّاج	983 لسنة 2014 جنایات شمال الجيزة	الجيزة	13/02/2019	3
13	مقتل اللواء نبيل فرّاج	314 لسنة 2015 جنایات القاهرة	القاهرة	20/02/2019	9
14	تفجير سفارة النيجر	268 لسنة 2015 جنایات غرب القاهرة العسكرية	القاهرة	05/12/2019	1
15	تفجير كنيسة حلوان	2278 لسنة 2018 جنایات أمن دولة طوارئ حلوان	القاهرة	05/12/2019	1
16	التل الكبير	5713 لسنة 2013 جنایات الإسماعيلية	الإسماعيلية	05/12/2019	1
17	تفجير الكنائس	165 لسنة 2017 جنایات عسكرية	الإسكندرية	25/02/2020	8
18	هشام عشاوي	1 لسنة 2014 جنایات عسكرية	القاهرة	04/03/2020	1
19	الواحات	160 لسنة 2018 جنایات غرب القاهرة العسكرية	الواحات	27/06/2020	1
20	مكتبة الإسكندرية	20091 لسنة 2013 جنایات باب شرقي	الإسكندرية	03/10/2020	2
21	أجناد مصر	3455 لسنة 2015 جنایات كلي جنوب الجيزة	الجيزة	03/10/2020	10
22	اقتحام قسم كرداسة	12749 لسنة 2013 جنایات مركز كرداسة	الجيزة	03/10/2020	20
23	مدير أمن اسكندرية 3	106 لسنة 2019 جنایات أمن دولة عليا طوارئ	الإسكندرية	04/07/2021	1
98	<b>الإجمالي</b>				

<sup>3</sup> مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان - JHR

<http://www.jhrngo.net/>

\* تم تنفيذ الأحكام في قضية اقتحام قسم كرداسة على مرتين حيث نفذ في ثلاثة بتاريخ 2020/10/03، وبتاريخ 2021/4/26 تم تنفيذ الإعدام في 17 شخص.

\* في قضية مدير أمن اسكندرية صدر الحكم بإعدام ثلاثة من محكمة أمن الدولة طوارئ. رقم 17350 لسنة 2019 جنایات أ. د. ط. أول مدينة نصر.

## ثانياً: أحكام الإعدام النهائية والباتة: 4

م	الاسم الإعلامي للقضية	رقم القضية	المحافظة	المحكوم عليه
1	أحداث بور سعيد	437 لسنة 2013 جنایات بور سعيد	بور سعيد	10
2	قسم شرطة مطاي	1824 لسنة 2013 جنایات كلي شمال المنيا	المنيا	6
3	قتل الحارس	16850 لسنة 2014 جنایات المنصورة	الدقهلية	6
4	فضل المولى	1781 لسنة 2014 جنایات شرق الإسكندرية	الإسكندرية	1
5	التخابر مع قطر	315 لسنة 2014 جنایات أمن الدولة العليا	القاهرة	3
6	قسم شرطة حلوان	8280 لسنة 2014 جنایات حلوان	القاهرة	7
7	أنصار الشريعة	2870 لسنة 2014 كلي جنوب القاهرة	القاهرة	3
8	أجناد مصر	3455 لسنة 2015 جنایات كلي جنوب الجيزة	الجيزة	3
9	خلية أوسيم	2719 لسنة 2015 جنایات كلي شمال الجيزة	الجيزة	1
10	فض اعتمام رابعة	34150 لسنة 2015 جنایات مدينة نصر	القاهرة	12
11	اللواء وائل طاحون	288 لسنة 2015 جنایات عسكرية القاهرة	القاهرة	3
12	لجان المقاومة كرداسة	1273/2016 جنایات كرداسة	الجيزة	6
13	ميكروباص حلوان	513 لسنة 2016 حصر أمن دولة	القاهرة	4
14	خفير شرطة أبو كبير	141 لسنة 2018 جنایات أ د ط أبو كبير	الشرقية	1
15	أتوبيس رشيد	114 لسنة 2018 والمقيدة برقم 303 لسنة 2018	البحيرة	9
16	رامي شحاتة	598 لسنة 2021 جنایات أمن دولة طوارئ مدينة نصر	القاهرة	1
76	المجموع			

<sup>4</sup> مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان - JHR

<http://www.jhrngo.net/>

\*قضية رامي شحاتة:

[https://www.elwatannews.com/news/details/5540912?\\_cf\\_chl\\_jschl\\_tk\\_=d3e6cb647e3d05306e3c532fd5b749d9a3d675a1-1625224913-0-AaVrpi13x3cu78hMmxWjVKVsrtnV0QWRHyLIXKwvhloFvYStE1ov8QAvmv2TEGjjGSFLz7ErHPmYrjkU4v6BGhauXlJrKLq1blmw-WB5ViCylmp9pfYlwZ1LJu-IR\\_Ilii\\_abz4asyq4\\_eUebY5p0EvPNj2MPJFoN4MeqDdkq9mqfBPGkjVv41Xv27PFk6Wxt0GqLHiYa6YrPUXII4isVfVwd7NAKa0w8emqCxK6\\_EPd4dvtzk5E1iK1I8KzcAT\\_u7jAfi6MM89kiTpgtnXY9ORghYTUTf4KKC-P2mIGRmSpm7COKb6JeJvhmJTV5U2XsGCa0dlbLF0dlu5rXiSlcRtRhnDryMCS5p-NpMw59VTYWDBKinfXhSVvxykKU9AJScbp1GHDV57IFSY7zRswHIO7xfRQ8Wnu9u5S45Z2](https://www.elwatannews.com/news/details/5540912?_cf_chl_jschl_tk_=d3e6cb647e3d05306e3c532fd5b749d9a3d675a1-1625224913-0-AaVrpi13x3cu78hMmxWjVKVsrtnV0QWRHyLIXKwvhloFvYStE1ov8QAvmv2TEGjjGSFLz7ErHPmYrjkU4v6BGhauXlJrKLq1blmw-WB5ViCylmp9pfYlwZ1LJu-IR_Ilii_abz4asyq4_eUebY5p0EvPNj2MPJFoN4MeqDdkq9mqfBPGkjVv41Xv27PFk6Wxt0GqLHiYa6YrPUXII4isVfVwd7NAKa0w8emqCxK6_EPd4dvtzk5E1iK1I8KzcAT_u7jAfi6MM89kiTpgtnXY9ORghYTUTf4KKC-P2mIGRmSpm7COKb6JeJvhmJTV5U2XsGCa0dlbLF0dlu5rXiSlcRtRhnDryMCS5p-NpMw59VTYWDBKinfXhSVvxykKU9AJScbp1GHDV57IFSY7zRswHIO7xfRQ8Wnu9u5S45Z2)

## خاتمة:

الإفراط والإسهاب في إصدار أحكام الإعدام في مصر، وتنفيذ العقوبة خلال الـ ٧ سنوات الماضية يدل على إساءة استعمال العقوبة، في ظل وجود شواهد على مخالفة الأحكام لضمانات المحاكمة الدولية والمحلية. كيف يستقيم أن نرى قاضيًا في مصر يقوم بإحالة أوراق 682 متهمًا في قضية واحدة للمفتي تمهيدًا للحكم عليهم بالإعدام في أغسطس عام 2013، وقاضيًا آخر يقوم بفعلٍ قريب مما سبق، حينما أحال أوراق 529 آخرين للمفتي طالبًا الحكم عليهم بالإعدام، واستمر مسلسل إصدار الأحكام الجماعية بهذا الشكل صعودًا وهبوطًا، حتى أصبح منتشرًا في مصر مصطلح قضاة الإعدام كالقاضي **محمد ناجي شحاتة** الذي أصدر 265 حكمًا بالإعدام، وتلاه القاضي **سعيد صبري ب** 220 حكمًا بالإعدام، والقاضي **شعبان الشامي** 160 حكمًا، والقاضي **حسن فريد** 150 حكمًا، وغيرهم من القضاة رؤساء الدوائر القضائية الاستثنائية غير الطبيعية، فهؤلاء كانوا سببًا في حرمان المتهمين من المحاكمة أمام قاضيهم الطبيعي، وهؤلاء وغيرهم فرطوا في ضمانات المحاكمة العادلة المنصفة، وراح ضحية أحكامهم الجائرة أناس كثيرون.

بعد استعراض الأرقام والإحصاءات الخاصة بالإعدام في مصر؛

### توصي مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان - JHR بالآتي:

- العمل على وقف وتعليق عقوبة الإعدام ، تمهيدًا لإلغاء تطبيقها.
- وقف تنفيذ الأحكام النهائية الباتة الصادرة في القضايا السياسية بصفة خاصة، واستبدال عقوبة بديلة بها.
- ضرورة تصديق الحكومة المصرية على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بهدف العمل على إلغاء عقوبة الإعدام.
- تفعيل حق الفرد في المثل أمام قاضيه الطبيعي..
- وقف إحالة المدنيين الى القضاء العسكري أو الاستثنائي.
- إلغاء العمل بقانون الطوارئ، ووقف إحالة القضايا لمحاكم أمن الدولة طوارئ.
- فتح حوار مجتمعي شامل، حول جدوى وضرورة عقوبة الإعدام، من نواحيه القانونية والمجتمعية والشرعية

## مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان - JHR